

# هل تنحاز لندن إلى الشعب التونسي وتتخلى عن دعم الإسلام السياسي؟

## سقوط حركة النهضة أفضل مشروع بريطانيا في التمكين للجماعات الإسلامية



المجتمع التونسي انتفض ضد عبث الإخوان بالدولة

وتوضح هذه الأمثلة وغيرها، رؤية بريطانيا لما يحدث اليوم في تونس بعد الحكم مصر بعد مظاهرات 30 يونيو الشعبية، وليس هناك مجال لسرد وتحليل الأخطاء التي ارتكبتها حركة النهضة، وهي أخطاء معروفة للجميع، مقال إسقاط الضوء على مبدأ إدارة التناقضات في السياسة الخارجية البريطانية من جهة، والبرامغياتية المفرطة التي تعتمدها حركات الإسلام السياسي على حساب الصالح العام من جهة أخرى، مستخدمين الدين كوسيلة للتلاعب في المجتمعات والانخراط من خلاله إلى دهايمز السياسة المحلية والخارجية.

فيما كانت بريطانيا لم تعلن حتى الآن عن موقفها الرسمي حول ما يجري في تونس، إلا أن صحيفة الغارديان استخدمت مصطلح "انقلاب" في حديثها عن الأوضاع التونسية.

وبالحصول، فإن الموقف الذي ستتخذه بريطانيا اليوم بعد فشل مشروعها المستند على الإسلام السياسي سيحدد المواقف المستقبلية للغرب بشكل عام، وعلى رأسه الولايات المتحدة التي يبدو أنها استفادت من دروسها في الحالة المصرية، بعدم اعتبار ما يحدث في تونس انقلاباً وفقاً لبيان البيت الأبيض، والذي توافق إلى حد كبير مع مطالب المجتمع التونسي الذي انتفض دفاعاً عن قيم الدولة وحمايتها من عبث الأصوليين.

وأخيراً.. وبدل أن تبذل بريطانيا الأموال التي جمعتها من الضرائب المفروضة على البريطانيين، وتنفقها في دعم مشاريع الإسلام السياسي، كان من المفروض أن تفكر جيداً في كيفية توجيه هذه الأموال نحو التنمية المعرفية، تعلم بريطانيا العظمى بموجبها شعوب المنطقة العربية عظمة فلسفة جون لوك وأدم سميث وبرتراند رسل، لتكون الأقرب إلى العرب، وتبني علاقاتها مع دول المنطقة عبر جسور المعرفة، وبأن تكون رسالتها التثويرية تتخطى التركيز على المشاركة الاقتصادية والصدقة والسلام وتمكين الشعوب العربية، كي تصبح شريكاً فاعلاً في محاربة الإرهاب الذي تعاني من خطره الدول الأوروبية كما تعاني منه شعوب الشرق. وليس في دعم الإسلام السياسي الذي شارف على الانقراض في المنطقة العربية.

الإرهابية، قدمت الحكومة البريطانية في النهاية "تقريراً سرياً" يخلص إلى عدم توفر أدلة على تورط جماعة الإخوان المسلمين بأعمال إرهابية، فضلاً عن إعداد لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني تقريراً مقبلاً على ما جاء في نسخة الحكومة يوصي الأخيرة بدعم حركات الإسلام السياسي في العالم العربي وتحديدًا لجهة مشاركتها السياسية ودورها في بناء الديمقراطية الحديثة.

الجيوستراتيجية والاستراتيجية، أحد هؤلاء هو مارك كورتيس، الصحفي والمؤرخ البريطاني الذي استعرض خلال كتابه "التاريخ السري لتنام بريطانيا مع الأصوليين" عام 2010، سلسلة من الوثائق الحكومية في الفترة بين عامي 2004 - 2006، التي ناقشت ضرورة عمل بريطانيا مع قوى المعارضة الإسلامية وعلى رأسها الإخوان المسلمون، ومن هذه الوثائق مذكرة مسربة عن وزارتي الداخلية والخارجية حول موضوع العمل مع الجالية الإسلامية في بريطانيا، جاء فيها "أن الحركة الإصلاحية يمكن إرجاعها إلى الإخوان المسلمين والجماعة الداخلية والخارجية حول موضوع العمل وشمال أفريقيا؛ الذي رأى استعداد هذه الجماعات للعمل مع الغرب إلى جانب ميزتهم التنظيمية والهيكلية التي تفقدها بقية صفوف المعارضة في العالم العربي.

لكن لا تبدو هذه العلاقة محصورة في فتح قنوات مع قوى الإسلام السياسي باعتبارها ممتلئة للمعارضة في العالم العربي، فبعد أن حقق الإخوان المسلمون فوزاً في الانتخابات الرئاسية المصرية أعرب أحد الدبلوماسيين عن توجه الحكومة البريطانية إلى فتح قنوات تواصل سياسية مباشرة مع جماعة الإخوان المسلمين. ولم تنته هذه العلاقة ولم تتخذ الحكومة البريطانية موقفاً محايداً أو متحفظاً من الإخوان بعد سقوط حكمهم عام 2013، وتواصل تنظيم داعش الإرهابي الذي طالت هجماته بريطانيا نفسها، فبعد ثلاث سنوات من دراسة لندن طلباً تقدمت به الحكومة المصرية لاعتبار الإخوان المسلمين حركة إرهابية، يندرج تحت مظلتها العديد من الجماعات

المسلحة التي تستخدم الإرهاب تحت غطاء ديني. ويبدو أن تبني بريطانيا لهذه المعادلة استبدلت نفوذ وقيادات السلفية الجهادية بنظراتهم من الإسلام السياسي، فوفقاً لتقرير نقلته التلغراف عام 2006، تضمنت بريطانيا عدداً من المؤتمرات التي حضرها قادة من الإخوان من البقاع العربية المختلفة مثل يوسف القرضاوي، بهدف دمج الإسلاميين في قيم المجتمع البريطاني، مع ذلك من المحتمل أن تكون هذه المؤتمرات أو غيرها ذات صلة بسياسات تمكينية أوسع نطاقاً، لكنها ما زالت غير معلنة إلى حد ما، وقد أجبني أحد الأصدقاء عن مشاركته في خلوة سياسية في الريف البريطاني في العام 2019، لم يعلن عنها، كانت تناقش مجموعة من العناوين، أهمها: عنف الإقصاء الذي يعاني منه الشباب، وانعدام الثقة بين الشباب والحكومات، وابتعاد القيادة السياسية عن الشباب، وغياب التمثيل الشبابي في الحياة السياسية في بعض الدول ومنها العربية، وكانت الخلوة مهيمة بالعمل على تنمية مهارات الشباب السياسية وتطويرها بما يتناسب مع التغيرات العالمية.

نعم، هي مجموعة رائعة من العناوين المهمة والتي أنادي بها دائماً في مقالاتي وكتاباتي، لكنها تبتدئ بعد نقاشات استمرت على مدار ثلاثة أيام؛ حيث كان ملفتنا الحضور الشبابي الواسع والخجولي لأفراد من عائلات قيادات جماعات الإسلام السياسي من مختلف الدول العربية، وأغلبهم كان يدير النقاشات والمجموعات، ويستعرض تجربتهم في فترة ما يسمى "الربيع العربي"، إضافة إلى سرد رحلة التمكين السياسي لهذه القيادات الشبابية منذ أكثر من عشرين عاماً التي تبنتها مؤسسات المجتمع المدني البريطانية؛ مما يعني أن عملية التحضير والمتابعة بدأت مبكراً لتمكين جيل جديد من جماعات الإسلام السياسي للاستفادة من أي حالة عدم استقرار في المنطقة العربية.

أما ما هو أبعد من ذلك، فهناك من يعتبر أن علاقة بريطانيا بالجماعات الإسلامية ترتبط بأبعادها المصلحية

موقف بريطانيا مما يجري في تونس بعد فشل مشروعها المستند على الإسلام السياسي سيحدد المواقف المستقبلية للغرب بشكل عام وعلى رأسه الولايات المتحدة التي يبدو أنها استفادت من دروسها في الحالة المصرية بعدم اعتبار ما يحدث في تونس انقلاباً وفقاً لبيان البيت الأبيض.

حسن إسميك  
كاتب ومفكر عربي

على مدى العقود الماضية كانت بريطانيا ولا زالت متهمّة بلعب دور مؤثر في صياغة منهجية الإسلام السياسي في العالم العربي؛ ويحاول الباحثون في هذا المجال التقيّب عن هذه العلاقة والتأشير إلى الشواهد الدالة على مدى عمق هذا التأثير وجذوره الممتدة من فترة ما قبل خروج الملكة المتحدة من المنطقة العربية؛ ومنطقة الشرق الأوسط الكبير، إذ تكشف مجموعة من التقارير الاستخباراتية والبحثية الرصينة دعم لندن لحركات الإسلام السياسي بمختلف مسمياتها ونشاطاتها، كأداة سياسية لدعم مصالحها في مواجهة تراجع نفوذها السياسي خارجياً.

ما يجعلني أعيد فتح هذا النقاش ووضعه على طاولة البحث، ما حدث في تونس مؤخراً بعد احتجاجات شعبية في عدة مدن تونسية، وإعلان الرئيس التونسي قيس سعيد تجسيد البرلمان ورفع الحصانة عن جميع النواب، وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي من منصبه، مستنداً إلى الفصل 80 من الدستور التونسي، الذي ينص في جزء منه على حق الرئيس في حالة الخطر الداهم والتهديد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، بشكل يتغير معه السير الطبيعي لمؤسسات الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية.

إن تفعيل المادة 80 وما يرافقها من شكوك حول أي دور مستقبلي لحركة النهضة، يطرح جدلاً واسعاً حول مستقبل الحركة وبشكل أوسع مستقبل السياسة البريطانية تجاه المنطقة العربية، نظراً للارتباط بين سياساتها الخارجية وحركات الإسلام السياسي كركيزة أساسية لها، وهو ما سيتم نقاشه أولاً، ومن ثم التعقيب على تبعات سقوط آخر معقل الحركة في تونس.

### معادلة مختلة

في البداية؛ لظالمًا نظرت بريطانيا إلى الإسلام السياسي كبديل عن الإسلام الراديكالي، حيث سعت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر لتمكين الإسلام السياسي في المجتمع البريطاني على أمل التصدي للفكر السلفي الجهادي، الذي كان قد تمركز في لندن منذ تسعينيات القرن السابق إلى الحد الذي أطلق عليها اسم "لندنستان"، وضم عدداً من قيادات السلفية الجهادية ونظرها من أمثال أبو مصعب السوري وأبو قتادة اللسطيني، وللأسف فقد تشابكت جماعات الإسلام السياسي مع بريطانيا في مقاربتها لمجتمع بريطاني مسلم أكثر براغماتية وسلمية.

وفي هذا السياق يرى راشد

### الأحرى ببريطانيا أن توجه الأموال المخصصة لدعم مشاريع الإسلام السياسي نحو التنمية المعرفية لشعوب المنطقة العربية

الغنوشي زعيم حركة النهضة في مقابلة له مع صحيفة الشرق الأوسط اللندنية في 2016 أن حزبه و"حزب العدالة والتنمية" المغربي ونظيره التركي، هي البديل الحقيقي للتنظيمات الإرهابية داعش والقاعدة وغيرهما من الجماعات